



## خلال اجتماعه مع الرؤساء التنفيذيين للبنوك المصرف المركزي يواصل التزامه بدعم التعافي ويؤكد بأن سحب حزم الدعم سيكون تدرجياً وفي الوقت المناسب

**أبوظبي (23 سبتمبر 2021):** عقد معالي خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يوم الثلاثاء 21 سبتمبر، اجتماعاً مع الرؤساء التنفيذيين لعدد من البنوك الوطنية والأجنبية العاملة في الدولة، بحضور معالي عبدالعزيز الغرير رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات. وتركزت المناقشات على تقييم المصرف المركزي للاستقرار المالي في الدولة، بالإضافة إلى خطط المصرف المركزي بشأن السحب التدريجي لحزم الدعم الاستثنائية التي أطلقها.

وناقش معالي المحافظ مع البنوك أحدث تقييم أجراه المصرف المركزي حول الاستقرار المالي، موضحاً أن النظام المالي لدولة الإمارات مستقر، نتيجة لاستمرار التعافي الاقتصادي. ومن جهة أخرى، ظلت السيولة في النظام المصرفي عالية ومصدات رأس المال للبنوك عند مستويات كافية، وسيواصل المصرف المركزي الإشراف على جودة أصول البنوك وكفاية المخصصات.

وفي ظل التحسن التدريجي للنشاط الاقتصادي، سيبدأ المصرف المركزي في عملية سحب تدريجي ومدروس لحزم الدعم التي قام بإصدارها ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، حتى لا تؤثر سلباً على المعاملات الائتمانية والنمو الاقتصادي. كما عبّر المشاركون في الاجتماع عن آرائهم، وأجمعوا على فاعلية الخطة في تحقيق أهدافها المتمثلة في تخفيف الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على اقتصاد الدولة. وقد استفادت نسبة 15% من محافظ القروض لدى البنوك من برنامج تأجيلات سداد القروض المتضمن في خطة الدعم الاقتصادي المذكورة.

كما أكد المصرف المركزي بأنه سيبقي على المدى القصير متطلبات الاحتياطي الإلزامي المخفضة للبنوك، ومستوى نسبة القرض إلى القيمة المطبقة حالياً على قروض الرهن العقاري الممنوحة لمشتري المنازل للمرة الأولى كما هي دون تغيير بصورة مؤقتة.

وأعلن المصرف المركزي في وقت سابق أن برنامج تأجيلات سداد القروض، سيتوقف بحلول نهاية عام 2021، بينما سيستمر استخدام تسهيلات المصرف المركزي الخاصة بالإقراض بتكلفة صفرية في منح قروض جديدة حتى منتصف عام 2022.



تجدر الإشارة إلى أن المصرف المركزي كان قد أعلن مسبقاً أن تدابيرها الخاصة بتخفيف المتطلبات الرقابية التي تتيح للبنوك الاحتفاظ بمصداًت رأسمال وسيولة احتياطية أقل ستنتهي مع نهاية عام 2021. وسيراقب المصرف المركزي عن كثب التعافي الاقتصادي والطلب على القروض، وقد ينظر في تمديد هذه التدابير لفترة محدودة لضمان استمرارية الانتعاش الاقتصادي.

**وقال معالي خالد محمد بالعمى، محافظ المصرف المركزي:** "يوضّح تقييمنا، الذي أكدته البيانات الاقتصادية الأخيرة، استمرار التعافي التدريجي لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة. وبما أننا مقبلون على مرحلة التعافي ما بعد الجائحة، ستكون هناك حاجة أقل لحزم الدعم الاستثنائية. ونتوقع أن تقوم البنوك بدورها في دعم التعافي الاقتصادي وضمان استمرار تدفق الأموال إلى المقترضين من الأفراد والشركات من ذوي الجدارة الائتمانية".

-انتهى-